

محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص: الحالة الأردنية

رياض المومني

أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد - جامعة اليرموك - الأردن

(قدم للنشر في ١٤١٥/٢/٥هـ، وقُبل للنشر في ١٤١٥/١٢/٣هـ)

ملخص البحث . هدفت هذه الدراسة إلى : (أ) استعراض وشرح دوال الاستهلاك بصورتها التي جاءت في أدبيات الاقتصاد الكلي، (ب) تقدير تلك الدوال باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأردني، (ج) استقصاء أهم محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن . لقد أكدت النتائج القياسية أن الدخل المتاح، والدخل الحالي في الفترة السابقة، والتغير في الدخل المتاح، إضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة من المحددات الرئيسة للإنفاق الاستهلاكي الخاص، وقد جاءت النتائج بصورة أفضل عندما تم إعادة تقدير تلك الدوال في صورة نصيب الفرد . وأخيراً لقد أوضحت الدراسة أن الدخل المحلي، والإنفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة، والتضخم، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وحالات العاملين من أهم محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن خلال فترة الدراسة من عام ١٩٦٩-١٩٩٢ م .

المقدمة

لقد حظي موضوع الاستهلاك باهتمام الاقتصاديين منذ بداية تطور الاقتصاد السياسي في القرن الثامن عشر وحتى أصبح الاقتصاد علمًا من بين العلوم الاجتماعية، فلم تحل الكتابات الأولى للاقتصاديين الكلاسيكيين من التطرق إلى المستهلك وعلاقته بالمنتج والسياسات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك الكلي . وقد خضعت دالة الاستهلاك لدراسات نظرية وعملية منذ عام ١٩٣٦م وهي السنة التي نشر فيها الاقتصادي كينز كتابه

« النظرية العامة للتوظيف : سعر الفائدة والنقود » والذي جعل فيه الطلب الكلي المحرك الرئيس للتحليل الاقتصادي الكلي، وكون الاستهلاك هو أحد العناصر المهمة في الطلب الكلي لأي اقتصاد فإن شرح الميل الحدي للاستهلاك يعدّ أمراً مهماً لفهم التذبذبات في الدخل والتوظيف بل أيضاً إن الفهم الواضح للمتغيرات التي تحدد الاستهلاك يعدّ أمراً مهماً من وجهة نظر اقتصاديات الرفاهية .

وكما يتضح من الجدول رقم (١) لقد بلغ معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي في الأردن بالأسعار الجارية في المتوسط ٢, ١٤٪ للفترة ١٩٦٩-١٩٩٢م، كما بلغ نصيب الإنفاق الاستهلاكي الخاص من الدخل المتاح ٩, ٩٣٪ ومن الناتج المحلي الإجمالي ٤, ٨١٪، وشكل من مجموع الإنفاق الاستهلاكي الكلي ما نسبته ٦, ٧٢٪ سنوياً خلال الفترة نفسها^(١)، لذا فإن دراسة وتحليل محددات الاستهلاك في الأردن هو مطلب ضروري للتنبؤ بالنمو الممكن للدولة وعنصر أساسي لخطط التنمية في المستقبل .

وباعتبار أن الإنفاق الاستهلاكي العام الذي تقوم به السلطات العامة في الدولة لتسيير مرافقها يتحدد باعتبارات سياسية واجتماعية، فإن الدراسة تفترض أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو ذلك الجزء من الاستهلاك الكلي الذي يجب معرفة محدداته . وعليه فإن البحث التالي يهدف إلى :

- (١) استعراض أهم النظريات حول الاستهلاك ومحدداته وتحديد الصيغة الرياضية لدالة الاستهلاك في كل من الدول المتقدمة والدول النامية .
- (ب) تحديد دالة الاستهلاك الخاصة بالأردن وتقدير تلك الدالة .

دوال الاستهلاك : مراجعة مختصرة

لقد تم استنباط مجموعة من النظريات المهمة للاستهلاك الخاصة في الأدب الاقتصادي وهي على النحو التالي :

١ - نظرية الدخل المطلق

لقد أشار الاقتصادي كينز إلى أن الاستهلاك دالة مستقرة في الدخل المتاح، والاستهلاك يتجه نحو الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل، ولكن بدرجة أقل من الزيادة

(١) الدخل المتاح = الدخل القومي الإجمالي - الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

جدول رقم (١) . الاستهلاك الخاص : معدل نموه، ونسبته إلى الدخل المتاح، والنتاج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الكلي.

الزمن	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الدخل المتاح	نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
١٩٦٩م	١٥٦,٨	٨٨,٦	٨٥,٥	٧١,٠	١٨,١
١٩٧٠م	١٥٢,٨	٩٢,٣	٨٧,٦	٧٢,٢	٢,٥-
١٩٧١م	١٦١,٧	٩١,٨	٨٦,٨	٧٢,٨	٥,٨
١٩٧٢م	١٧٧,٤	٩١,٨	٨٥,٦	٧٢,٢	١٠,٣
١٩٧٣م	١٨٣,١	٨٨,٣	٨٣,٨	٦٩,٦	٣,٢
١٩٧٤م	١٩٩,٨	٨٤,٧	٨٠,٨	٦٧,١	٩,١
١٩٧٥م	٢٩٥,٤	٩٢,٩	٩٤,٦	٧٢,٨	٤٧,٨
١٩٧٦م	٤٢٢,٢	٨٧,٣	٧٦,٦	٦٩,٢	٤٣
١٩٧٧م	٥٢٩,٥	٩٢,٧	٩٧,٣	٧٣,٩	٢٥,٣
١٩٧٨م	٦٢٠,٣	٩٢,٠	٨٠,١	٧٢,٨	١٧,٢
١٩٧٩م	٧٧١,٦	٩٣,٦	٨١,٥	٦٩,٧	٢٤,٣
١٩٨٠م	٨٥٨,٣	٨٥	٧٤,٥	٧١,٤	١١,٢
١٩٨١م	١٠٧٤,٥	٨٥,٩	٧٥,٣	٧٠,١	٢٥,١
١٩٨٢م	١٣٧١,٤	٩٥,٣	٨٣,٧	٧٢,٢	٢٧,٦
١٩٨٣م	١٥٠١,٥	٩٨,٧	٨٥,٠	٧٦,٢	٩,٤
١٩٨٤م	١٥٩١,٥	٩٩,٥	٨٤,١	٧٥,٠	٦,٠
١٩٨٥م	١٧٨٥,٠	١٠٨,٠	٩٠,٧	٧٧,٢	١٢,٢
١٩٨٦م	١٧١٧,١	٩٦	٨١,٢	٧٥,٣	٣,٨
١٩٨٧م	١٦٨٠,٢	٩٤	٧٧,٧	٧٤,٣	٢,١-
١٩٨٨م	١٦٧٢,٤	٩٣,٥	٧٥,٤	٧٣,٦	٠,٤-
١٩٨٩م	١٥٥٧,٢	٨٤,٧	٦٦,٨	٧١,٧	٦,٨
١٩٩٠م	٢٠٢٥,٨	١٠٧	٧٧,٥	٤٥,٤	٣٠,٠
١٩٩١م	٢٠٣٧,٧	١٠٠,٤	٧٣,٣	٧٣,٣	٠,٦
١٩٩٢م	٢٥٧٨,٦	١١١	٧٩,٧	٧٦,٩	٢٦,٥
المعدل	-	٩٣,٩	٨١,٤	٧٢,٦	١٤,٢

في الدخل [٢، ص ٢٤١؛ ٣، ص ٣٦]، وقد تم توضيح هذه العلاقة في شكل دالة على النحو التالي:

$$C = F(Y) \quad (١)$$

حيث إن:

$$C = \text{الاستهلاك الخاص}$$

$$(Y) = \text{الدخل المتاح.}$$

والصيغة الخطية لهذه الدالة هي:

$$C = a + bY \quad (٢)$$

حيث إن: $1 > b > 0, a > 0$

وتشير (a) إلى مستوى الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل، و (b) إلى الميل الحدي للاستهلاك.

أما الميل المتوسط للاستهلاك (APC) فتوضحه المعادلة:

$$C/Y = APC = a/Y + b \quad (٣)$$

وطالما أن $a > 0$ ، فإن $APC > b$ ، وهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير أصغر من الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل (APC)، وقد افترض كينز أن الميل المتوسط للاستهلاك يميل إلى الانخفاض عبر الزمن.

٢ - نظرية الدخل النسبي

لقد فند الاقتصادي كوزنتس (Cuznets): افتراض كينز أن APC يميل إلى الانخفاض عبر الزمن، ولقد أكدت نتائج دراسته أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك ولا يقل عنه كما أشار كينز [٤، ص ١٠٦]. كما أن ديفيس (Davis) سنة ١٩٥٢م أوضح أن القدرة على التنبؤ بمستويات الاستهلاك خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٥٠م لنظرية الدخل المطلق لم تكن أفضل من استخدام طريقة تنبؤ ساذجة تفترض عدم حدوث أي تغيير. [٥].

إن النتائج السابقة وغيرها أدت إلى قيام نظريات بديلة للاستهلاك كان أولها نظرية الدخل النسبي التي وضعها دوزنبري (Duesenberry) عام ١٩٤٩م [٦، ص ٩٠].

لقد أشار دوزنبري إلى أن الاستهلاك الشخصي لا يعتمد فقط على مستوى دخله الحالي بل يعتمد أيضاً على دخله النسبي ، أي على المركز النسبي في توزيع الدخل للمجموعة القريبة منه ، وبعبارة أخرى إن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على مستوى الدخل الحالي وعلى مستويات المعيشة التي تعتمد على أعلى مستوى دخل تم تحقيقه في الماضي ، ويمكن توضيح ذلك :

$$C_t = F(Y_t, Y_h) \quad (٤)$$

حيث Y_h يمثل أعلى دخل في السابق ، وعلى اعتبار أن الدخل في السنة السابقة يمثل أعلى دخل ، فإن الصيغة الخطية للدالة (٤) هي :

$$C_t = a_0 + a_1 Y_t + a_2 Y_{t-1} \quad (٥)$$

وأسوة بالنظرية السابقة ، فإن الاقتصادي براون (Brown) يفترض إضافة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الفترة السابقة كعامل مستقل بجانب الدخل المتاح ، وذلك حتى يمكن الأخذ بعين الاعتبار تأثير العادات والأعراف في سلوك المستهلك . حيث إن زيادة مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الفترة السابقة سوف تؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق الاستهلاكي الحالي ، وذلك لأن الفرد الذي تعود على نمط معين من الاستهلاك من الصعب عليه التخلي عنه [٧ ؛ ٨ ، ص ١٩] ، وبذلك فإن المعادلة (٢) تصبح :

$$C_t = a + b_{yt} + dC_{t-1} \quad (٦)$$

حيث C_{t-1} تمثل الاستهلاك في الفترة السابقة .

٣ - نظرية الدخل الدائم

إن علاقات الاستهلاك التي تحتوي على استهلاك الفترة أو الفترات السابقة كمتغير مستقل لم تستخدم بكثافة في الدراسات العملية إلا بعد أن قدّم فريدمان (Friedman) نظرية الدخل الدائم [٩] . ويمكن تقديم النظرية في الصيغة التالية :

$$C_p = K(r, w, u) Y_p \quad (٧)$$

حيث إن :

$$C_p = \text{الاستهلاك الدائم} .$$

$$r = \text{سعر الفائدة} .$$

w = نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية .

u = حجم الأسرة وتوزيع الأعمار .

K = تابع معين يوضح العلاقة بين C_p, Y_p .

Y_p = الدخل الدائم .

ويمكن كتابة الصياغة الخطية لنظرية فريدمان على النحو التالي [١٠]:

$$C_t = \gamma_1 Y_t + \gamma_2 C_{t-1} \quad (٨)$$

وهي شبيهة بنظرية دوزنبري ولكن دون الإنفاق الاستهلاكي المستقل .

وخلال الستينيات أكدت بعض الدراسات على أهمية الثروة كمحدد للاستهلاك

[١١]. كما تمّ استخدام الأصول السائلة إما لإمكانية استخدامها كمقياس تقريبي للثروة

أو أنها تقدم مقياساً عملياً للحل الذي قدمه Patinkin ليزيل عدم التناسق الموجود بين

القطاعين الحقيقي والنقدي في النموذج الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك .

مما تقدم يمكن تلخيص دوال الاستهلاك على النحو التالي :

$$C_t = a_0 + a_1 Y_t + U_1 \quad (١) \text{ دالة كينز}$$

$$C_t = a_0 + a_1 Y_t + a_2 Y_{t-1} + U_2 \quad (ب) \text{ دالة دوزنبري}$$

$$C_t = a + b_{yt} + dC_{t-1} + U_3 \quad (جـ) \text{ دالة براون}$$

$$C_t = \gamma_1 Y_t + \gamma_2 C_{t-1} + U_3 \quad (د) \text{ دالة فريدمان}$$

وقد قام هوثاكار وتيلر [Houthakkar, Taylor] بتقدير الدالة التالية [١١ ، ١٢]:

$$C_t = F_0 + F_1 \Delta Y_t + F_2 Y_{t-1} + F_3 C_{t-1} + U_5 \quad (٩)$$

حيث Δy تشير إلى التغير في الدخل المتاح وبقية الرموز كما أشير إليها سابقاً .

والنماذج السابقة تمثل دوال الاستهلاك في الدول المتقدمة ، لذلك فقد اقترح

الاقتصادي كلين (Klien) أن النماذج القياسية في الدول النامية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار

الخصائص الديموغرافية [١٣ ، ص ١٤٧] . ويمكن القيام بذلك باتباع إحدى الطريقتين :

١ - إضافة متغير آخر في الطرف الأيمن من الدوال السابقة يمثل إما عدد السكان في الدولة

أو معدل النمو السكاني .

٢ - قياس الدوال السابقة في صورة نصيب الفرد .

ومن الناحية القياسية تحبذ الطريقة الثانية كونها تخفض حالة الارتباط الخطي وحالة الارتباط الذاتي، وهي من أهم مشكلات بناء النماذج القياسية في الدول النامية.

الدراسات السابقة

في واقع الأمر ليس هناك من دراسات كثيرة تبحث في محددات الاستهلاك في الأردن، وباستثناء دراسة واحدة باللغة الإنجليزية فإن الدراسات الأخرى عاجلت الموضوع بصورة سطحية وكان اهتمامها فقط تقدير دالة الاستهلاك الكنزوية [١٤، ١٥، ١٦]. والدراسة المشار إليها أعلاه تناولت موضوع الاستهلاك في الأردن، وقامت بتقدير معاملات الاستهلاك من «أ» إلى «د» باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأردني للفترة ١٩٦٧-١٩٧٦م [١٧]. وتتخذ على هذه الدراسة في تقديرها للدوال المختلفة بخصوص الأردن إهمالها للبعد الديموغرافي، وعنصر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وعنصر الثروة... إلخ. وهي دون شك من المحددات المهمة بالنسبة للأردن.

إن دوال الاستهلاك في الدول المتقدمة، دون شك، تعكس الخصائص الأساسية لهذه الدول وهي خصائص قد لا توجد في بلد نام كالأردن لذلك لابد من التركيز على الخصائص الرئيسة للاقتصاد الأردني ووضعها في إطار افتراض يمكن قياسه ثم اختبار هذه الفروض عن طريق ترجمة هذه الخصائص إلى معادلات قياسية. وفي ضوء ماتقدم سيتم في هذا البحث الآتي:

(أ) تقدير المعادلات السابقة كافة من «أ» إلى «هـ» كما جاءت بالنظرية الاقتصادية الكلية باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأردني للفترة ١٩٦٩-١٩٩٢م.

(ب) إعادة تقدير المعادلات بصورتها المعدلة لوضع الدول النامية.

(ج) اختبار مجموعة من العوامل التي يفترض أن تفسر الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن التي من أهمها، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة، الثروة ويمثلها عرض النقد، السكان، حوالات العاملين في الخارج، التضخم، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويمثله متغير وهمي يأخذ قيمة الواحد الصحيح للسنوات ١٩٦٩-١٩٧٣م و١٩٨٧-١٩٩١م، وصفر لباقي السنوات ويرمز له (DUM).

النتائج القياسية

بعد تقدير جميع المعادلات الواردة في الدراسات وتلك المعدلة في صورة نصيب الفرد بطريقة المربعات الصغرى جاءت النتائج على النحو التالي :

(١) دالة كثير

$$C_t = -1.08 + 0.98 Y_t$$

(13.6)*

$$R^2 = 0.89 \quad D.W = 1.82$$

حيث القيم بين الأقواس هي القيمة التائية و R^2 تشير إلى معامل التحديد و D.W إلى معامل دوربون واتسون، والنجمة تشير إلى أهمية العلاقة عند مستوى معنوية ٥٪. وكما يلاحظ من الدوال السابقة، فإن إشارات معلماتها جاءت كما هو متوقع، حيث تشير إلى قوة العلاقة الارتباطية ما بين الاستهلاك الخاص والدخل المتاح فقد بلغ معامل التحديد ٨٩٪. مما يؤكد أن ٨٩٪ من المتغيرات في الاستهلاك الخاص يمكن تفسيرها بالتغيرات في الدخل المتاح، أما اختبار (t) فيشير إلى معنوية المعلمة المقدرة، بينما يشير اختبار دوربون واتسون (D.W.) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في هذه الدالة (٢).

وباعتبار الدخل الفردي الحقيقي المحدد الأساسي للاستهلاك الفردي جاءت المعادلة على النحو التالي:

$$C_t / \text{pop} = -0.145 + 0.967 Y_t / \text{pop}$$

(13.6)*

$$R^2 = 0.907 \quad D.W = 1.93$$

(٢) معظم الدراسات التي أجريت لتقدير الميل الحدي للاستهلاك كانت تستخدم (الناتج المحلي الإجمالي - الضرائب المباشرة وغير المباشرة) كمؤشر للدخل المتاح، وعند تطبيق ذلك على الأردن وجد أن الميل الحدي للاستهلاك أكبر من واحد صحيح، وهذا قد يكون غير منطقي من وجهة نظر التحليل الاقتصادي إلا أنه يمكن أن يكون منطقيًا لأن الدخل المتاح في الأردن، حقيقة، يفوق الناتج المحلي لكون الأردن يتلقى معونات اقتصادية ومساعدات ومنحًا وقروضًا وهي من مكونات الدخل المتاح القومي. ولزريد من التفصيل انظر [١٣].

وكما يلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك الفردي يساوي 0.967 وهي أقل مما كان عليه في المعادلة السابقة، لكن بقيت العلاقة موجبة وذات أهمية إحصائية، إلا أن معامل التحديد ارتفع إلى (٠,٩٠) الأمر الذي يؤكد أن متوسط دخل الفرد أكثر تفسيراً للتغيرات في استهلاك الفرد.

(ب) دالة دوزنبري

على اعتبار أن الدخل في السنة السابقة يمثل أعلى دخل للمستهلك تم تحقيقه في الماضي، فقد جاءت نتائج دالة الاستهلاك لدوزنبري على النحو التالي:

$$C_t = -1.08 + 0.98 Y_t + 0.019 Y_{t-1}$$

(4.65)* (0.097)*

$$R^2 = 0.89 \quad D.W = 1.81$$

وإذا أخذت على أساس الدخل الفردي الحقيقي كانت النتائج على النحو التالي:

$$C_t / \text{pop} = -0.096 + 0.82 Y_t / \text{pop} + 0.77 Y_{t-1} / \text{pop}$$

(9.03)* (2.19)*

$$R^2 = 0.92 \quad D.W = 1.83$$

وكما يلاحظ من المعادلتين السابقتين أن إضافة الدخل في السنة السابقة كمحدد للاستهلاك في المعادلة الأولى لم يعط نتائج مرضية وذات دلالة إحصائية، ولكن أثره في الصيغة الثانية جاء أقوى، واختبار توزيع (ت) يؤكد أهمية العلاقة بين الدخل السابق والإنفاق الاستهلاكي الخاص عند مستوى معنوية ٥٪.

(ج) دالة براون

أما دالة براون وبعد تقديرها فقد جاءت النتائج على النحو التالي:

$$C_t = -1.06 + 0.96 Y_t + 0.041 C_{t-1}$$

(4.99)* (0.23)

$$R^2 = 0.90 \quad D.W = 1.8$$

$$C_t / \text{pop} = -0.08 + 0.78 Y_t / \text{pop} + 0.20 C_{t-1} / \text{pop}$$

$$(5.01)^* \quad (1.92)^*$$

$$R^2 = 0.91 \quad D.W = 1.87$$

وكما يلاحظ من المعادلة الأولى أن للاستهلاك في السنة السابقة أثراً موجباً ولكن تنقص الدلالة الإحصائية. في حين أنه جاء أقوى في الصيغة الثانية، حيث يتضح أن قيمة معامل الاستهلاك السابق ٢, ٠، واختبار توزيع (ت) يؤكد معنويته الإحصائية، والمعادلة بشكل عام تؤكد من خلال معامل التحديد R^2 أن الدخل الفردي والاستهلاك الفردي السابق يفسران ٩١٪ من التغير في الاستهلاك الفردي الحالي.

(د) دالة فريدمان

كما سبق وأن أشرنا أن دالة فريدمان تشبه دالة براون ولكنها لا تتضمن العنصر الثابت وبعد تقدير الدالة كانت النتائج كالآتي:

$$C_t = 0.78 Y_t + 0.192 C_{t-1} \quad (5.49)^* \quad (1.26)$$

$$R^2 = 0.90 \quad D.W = 1.86$$

$$C_t / \text{pop} = 0.76 Y_t / \text{pop} + 0.39 C_{t-1} / \text{pop} \quad (3.8)^* \quad (1.94)^*$$

$$R^2 = 0.94 \quad D.W = 1.87$$

ويلاحظ أن النتائج السابقة تنسجم إجمالاً مع نتائج دالة براون، كما أن الاستهلاك الفردي السابق له أثر أكبر من الاستهلاك السابق، حيث إن قيمة معاملته بلغت ٣٩, ٠، وذات معنوية في حين معامل الاستهلاك السابق بلغ ١٩٢, ٠، وهو رقم منخفض نسبياً، وتنقصه الدلالة المعنوية.

(هـ) دالة هونكاك وتيلر

لقد جاءت نتائج تلك الدالة على النحو الآتي:

$$C_t = -0.39 + 0.85 \Delta Y + 9.43 Y_{t-1} + 0.57 C_{t-1} \quad (5.39)^* \quad (1.9)^* \quad (2.3)^*$$

$$R^2 = 0.94 \quad D.W = 1.8$$

$$C_t/pop = -0.32 + 0.88 \Delta Y/pop + 0.38 Y_{t-1}/pop + 0.606 C_{t-1}/pop$$

(5.7)* (1.9)* (2.6)*

$$R^2 = 0.95 \quad D.W = 1.84$$

ويلاحظ من النتائج السابقة، أن مختلف المعاملات في المعادلة الأولى كانت موجبة وذات معنوية، أما المعادلة الثانية فهي ذات نتائج أقوى وجميع المعاملات ذات معنوية أيضاً والميل الحدي للاستهلاك الفردي كان ٠,٨٨، وهو ينسجم مع النتائج في الدوال السابقة. مما تقدم وفي ضوء النتائج التي تم الوصول إليها يتبين أن محددات الاستهلاك الخاص التي جاءت في الأدب الاقتصادي تؤكد البيانات الأردنية، إلا أن النتائج أفضل إذا أخذت المتغيرات على هيئة نصيب الفرد، بالصيغة المقترحة للاقتصادي كلاين المشار إليها سابقاً، الأمر الذي يؤكد البعد الديموغرافي كعامل محدد للاستهلاك في الدول النامية.

تحديد وتقدير دالة الاستهلاك الخاص في الأردن

من السمات الرئيسية للاقتصاد الأردني اعتماده على التمويل الخارجي سواء كان ذلك على هيئة حوالات عاملين أم مساعدات وقروض خارجية، لذلك فإن الإنفاق الاستهلاكي الخاص لا يعتمد فقط على الدخل المتاح له من الناتج المحلي الإجمالي وإنما قد يتأثر أيضاً بما يتحصل عليه الأردن من عملة أجنبية على هيئة حوالات ومساعدات وقروض. وعليه فإن الدراسة الحالية تفترض أن دالة الاستهلاك الخاص في الأردن يمكن كتابتها على النحو الآتي:

$$C_t = F(GDP, C_{t-1}, R, M_s, F, DUM)$$

حيث GDP يشير إلى الناتج المحلي الإجمالي، و R إلى حوالات العاملين في الخارج، و M_s إلى عرض النقد [النقد المعدني والورقي + الودائع تحت الطلب] و F إلى المساعدات والقروض الخارجية، أما C_t و C_{t-1} كما تم تعريفها سابقاً، وبعد تقدير الدالة للفترة ١٩٦٩-١٩٩٢م، تبعاً للأرقام القياسية للأسعار على أساس ١٩٩٢=١٠٠٪ فقد جاءت بعض النتائج مخالفة للنظرية الاقتصادية، وسبب ذلك قد يكون وجود ارتباط خطي بين

المتغيرات مما اضطرنا إلى حذف بعض المتغيرات وإعادة تقدير الدالة، ومن هذه المحاولات
أشير إلى النتائج الآتية:

$$C_i/pop = 1.74 + 0.79 GDP/pop + 0.2 C_{i-1}/pop - 0.16 R/pop - 0.053 F/pop - 0.61 MS/pop - 0.54 Dum$$

$$(t) \quad (3.4)^* \quad (1.25) \quad (-0.029) \quad (-0.41) \quad (-1.8) \quad (-1.19)^*$$

$$R^2 = 0.92 \quad D.W = 2.05$$

وكما يلاحظ فإن مختلف معاملات المتغيرات باستثناء معلمة الناتج المحلي الإجمالي
تنقصها المعنوية الإحصائية، كما أنّ معلمة حوالات العاملين وعرض النقد لا تنسجم مع
النظرية الاقتصادية. وبعد محاولات عدة جاءت أفضل النتائج بعد أن تمّ إسقاط متغير
عرض النقد و متغير المساعدات والقروض الخارجية وإضافة متغير يمثل التضخم^(٣) (P_i) ،
وكانت على النحو الآتي:

$$C_i/pop = 29.3 + 0.51 GDP/pop + 0.43 R/pop + 0.23 C_{i-1}/pop + 1.62 P_i - 57.7 DUM$$

$$(t) \quad (6.25)^* \quad (2.6)^* \quad (2.05)^* \quad (2.04)^* \quad (2.38)^*$$

$$R^2 = 0.98 \quad D.W = 2.3$$

وكما يتضح من معاملات الدالة السابقة أنها موجبة وذات معنوية إحصائية وتنسجم مع
النظرية الاقتصادية. وتؤكد معامل التحديد أن ٩٨٪ من المتغيرات في الاستهلاك الخاص
يمكن تفسيرها بالمتغيرات في الدخل، والاستهلاك السابق، وحوالات العاملين والتضخم
وعدم الاستقرار.

وبنظرة سريعة إلى مختلف الدوال في صورة نصيب الفرد التي تمّ تقديرها مستخدمين
البيانات الأردنية نجد أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الفردي كان ٩٨,٠ كحد
أعلى و ٥١,٠ كحد أدنى. وهي قد تنسجم مع نتائج دراسات أخرى ذات علاقة بدول
عربية أو أجنبية. وأحياناً قد تبدو قيمة الميل الحدي أعلى مما هي في تلك الدول. ففي دراسة
الاقتصادي إيفانس (Evans) وجد أن أقل قيمة للميل الحدي للاستهلاك ٢٨,٠ وأعلى قيمة
٥٦١,٠ [١٨]. وفي دراسة أخرى حول إيران كان الميل الحدي للاستهلاك ٣٢٤,٠

(٣) التضخم = معدل النمو في مؤشر الأسعار.

[١٩]. وهناك دراسات أخرى فقد وجدت أن الميل الحدي للاستهلاك في إيران ٠,٧٢٨، والكويت ٠,٥٤٣، والمملكة العربية السعودية ٠,٤٨٥، ونيجيريا ٠,٨٠٧، وليبيا ٠,٥، والعراق ٠,٧٩ [٢٠].

إن تفسير الارتفاع النسبي في الميل الحدي بالاستهلاك في الأردن قد يكمن في الحقيقة بأن الدخل الفردي فيه منخفض مقارنة بالدول الأخرى، وعليه فحصة الاستهلاك من الدخل مرتفعة، وكما سبق أن أشرنا في الجدول رقم (١) أن متوسط الاستهلاك من الدخل المتاح كان حوالي ٩٤٪. ومن ناحية أخرى فإن نتائج الدراسات قد تختلف عن بعضها لأسباب منها: اختلاف طول الفترة الزمنية المستخدمة، واختلاف الأسعار التي تتضمنها تقديرات الإنفاق الاستهلاكي والدخل، والبيانات المستخدمة، ومشكلات التقدير في نماذج الانحدار.

الخلاصة والتوصيات

لقد تمّ في هذه الدراسة استعراض أهم دوال الاستهلاك في الأدب الاقتصادي. وقد جرى تقدير الدوال باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأردني. كما جرت محاولة لقياس دالة الاستهلاك الخاص في الأردن وأكدت نتائجنا أن الدخل، والتضخم، والإنفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة، وحوالات العاملين، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من المحددات المهمة للإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن للفترة ١٩٦٩-١٩٩٢ م.

وتؤكد النظرية الاقتصادية، أن زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي ومن خلال المسارع قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج. ويتطلب ذلك وجود عناصر إنتاجية غير مستغلة ولكنها مدربة وجاهزة لدخول العملية الإنتاجية عندما يتواجد الطلب على السلع الاستهلاكية، وكذلك توافر مستوى تقني قادر على إنتاج السلع الإنتاجية، ومثل هذه الفكرة، طوّرت لكي تخدم أو تلائم اقتصاديات الدول المتقدمة.

أما في الدول النامية مثل الأردن نجد عناصر إنتاج عاطلة غير قادرة على دخول العملية الإنتاجية حتى لو زاد الطلب على السلع الاستهلاكية، وفي ضوء محدودية القدرة الاستيعابية لهذه المجتمعات يكون الأمر في أغلب الأحيان إما ارتفاع الأسعار

جدول رقم (٢)

F	DUM	MS	R	Pt	Ct	Yt	GDP	السنة
٥١,٤	١	٦٩,٢	٦,٩٢	١٤,٤	١٥٦,٨	١٧٦,٩	١٨٣,٤	م ١٩٦٩
٤٣,٨	١	١٠٥,٤	٥,٥٤	١٥,٤	١٥٢,٨	١٦٥,٤	١٧٤,٤	م ١٩٧٠
٤٦,١	١	١٠٧,٩	٤,٩٧	١٦,١	١٦١,٧	١٧٦,١	١٨٦,٢	م ١٩٧١
٧٩,١	١	١١٥,٠	٧,٤١	١٧,٠	١٧٧,٤	١٩٣,٢	٢٠٧,٢	م ١٩٧٢
٧٦,٤	١	١٣٩,٢	١٤,٧	١٩,٠	١٨٣,١	٢٠٧,٣	٢١٨,٣	م ١٩٧٣
١٠١,٧	٠	١٧١,٩	٢٤,١٣	٢٢,٧	١٩٩,٨	٢٣٥,٧	٢٤٧,٣	م ١٩٧٤
١٧٣,١	٠	٢٢٤,٦	٩٣,٢٥	٢٥,٤	٢٩٥,٤	٣١٧,٨	٣١٢,١	م ١٩٧٥
١٥٧,٥	٠	٢٧٦,٨	١٢٩,٦	٢٨,٣	٤٢٢,٢	٤٨٣,٤	٥٥١,٣	م ١٩٧٦
٢٣٩,٩	٠	٣٣٠,٩	١٥٤,٨	٣٢,٤	٥٢٩,٥	٥٧١,١	٦٦٧,٨	م ١٩٧٧
١٧٣,٨	٠	٣٧٥,٣	١٥٩,٤	٣٤,٧	٦٢٠,٣	٦٧٤,٠	٧٧٤,٢	م ١٩٧٨
٤٨٢,٢	٠	٤٧٢,٦	١٨٠,٤	٣٩,٦	٧٧١,٦	٨٢٢,٨	٩٤٦,٦	م ١٩٧٩
٥٣٢,٣	٠	٥٩٤,٧	٢٣٦,٧	٤٤,٠	٨٥٨,٣	١٠٠٩,٢	١١٥١,٢	م ١٩٨٠
٥٩٣,٩	٠	٧٠١,٦	٣٤٠,٩	٤٧,٤	١٠٧٤,٥	١٢٥١,٢	١٤٢٦,٧	م ١٩٨١
٥٠٦,٠	٠	٧٨٧,٥	٣٨١,٩	٥٠,٩	١٣٧١,٤	١٤٣٩,٤	١٦٣٨,١	م ١٩٨٢
٤٥٨,٥	٠	٨٦٩,٤	٤٠٢,٩	٥٣,٥	١٥٠١,٥	١٥٢١,٤	١٧٦٥,٨	م ١٩٨٣
٤٣٨,١	٠	٨٧٨,٣	٤٧٥,٦	٥٥,٥	١٥٩١,٥	١٥٩٩,٦	١٨٩١,٤	م ١٩٨٤
٥٣٤,٥	٠	٨٤٨,٢	٤٠٢,٩	٥٧,٢	١٧٨٥,٠	١٦٤٧,٨	١٩٦٨,٨	م ١٩٨٥
٤١٩,٦	٠	٨٩٧,٠	٤١٤,٥	٥٧,٢	١٧١٧,١	١٧٨٨,١	٢١١٤,٦	م ١٩٨٦
٣٢٢,٥	١	٩٧٩,٨	٣١٧,٧	٥٧,١	١٦٨٠,٢	١٧٨٧,١	٢١٦٢,٧	م ١٩٨٧
٣٧٣,١	١	١١٦٦,٧	٣٥٥,٧	٦٠,٩	١٦٧٢,٤	١٧٨٨,٢	٢٢١٨,٤	م ١٩٨٨
٥٥٤,١	١	١٣٢٦,٥	٣٥٨,٣	٧٦,٥	١٥٥٧,٢	١٨٣٧,٨	٢٣٢٩,٩	م ١٩٨٩
٥٢٩,١	١	١٤٣٢,٨	٣٣١,٦	٨٨,٩	٢٠٢٥,٨	١٨٨٣,٨	٢٦١٢,٥	م ١٩٩٠
٥٨١,٦	١	١٦٠٠,٤	٣٠٦,٣	٩٦,٢	٢٠٣٧,٧	٢٠٢٨,٦	٢٧٧٩,٤	م ١٩٩١
٤٠٩,٤	٠	١٧١٦,١	٥٧٣,١	١٠٠,٠	٢٥٧٨,٦	٢٣٢١,١	٣٢٣٤,٢	م ١٩٩٢

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية، ١٩٦٤-١٩٩٣م [١].
التقرير السنوي للبنك المركزي، أعداد مختلفة [٢١].

وأما إن كانت الدولة قادرة على الاستيراد ولديها عملة صعبة فيكون الضغط على ميزان المدفوعات وتتجه الدولة لإشباع مثل هذا الطلب عن طريق الاستيراد. ويلاحظ من البيانات الأردنية، أن التضخم قد بلغ ٧٪ عام ١٩٧٠م و١١٪ عام ١٩٨٠م، وارتفع إلى ٢٥,٦٪ عام ١٩٨٩م وعاد للانخفاض عام ١٩٩٢م حيث بلغ ٤٪^(٤).

أما الواردات الاستهلاكية فهي مازالت تشكل حوالي ٤٠٪ من الواردات الأردنية وهي دون شك نسبة كبيرة وتزيد من العجز في الميزان التجاري ومن الضغط على ميزان المدفوعات الأردنية. ومن نتائج الدراسة نبين أن الميل الحدي للاستهلاك في الأردن مرتفع لذلك دون تصويب النمط الاستهلاكي السائد فإن الأردن سيستمر بالاعتماد على الإقراض والمعونات الخارجية لتمويل خططه التنموية، وهذا الوضع لا يخدمه على الإطلاق.

المراجع

- [١] البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٣م)، عدد خاص، ١٩٩٤م.
- [٢] Branson, W. H. *Macroeconomics*. New York: Harper & Row publishers, 1989.
- [٣] Kenes, J. M. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. New York: Harcourt and Brace, 1936.
- [٤] Cochrane, J. L. *Macroeconomics: Analysis and Policy*. England: Brighton, 1970.
- [٥] Davis, T. E. "The Consumption Function as a Tool for Prediction", *Review of Economics and Statistics*, Vol. 34, (1952), 270-277.
- [٦] Duesenberry, S. *Income, Saving and The Theory of Consumer Behavior*. New York: Oxford University Press, 1967.

(٤) احتسبت من الجدول (٢) من عمود مؤشر الأسعار على النحو التالي:

$$\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار عام ١٩٧٠م} - \text{الرقم القياسي للأسعار عام ١٩٦٩م}}{\text{الرقم القياسي للأسعار عام ١٩٦٩م}} \times 100 = \text{التضخم عام ١٩٧٠م}$$

وهكذا.

- Brown, T. M. "The Consumption Function as a Tool for Predication", *Review of Economics and Statistics*, Vol. 34, 270-277. [٧]
- Evans, M. K. *Macroeconomic Activity*. New York: Harper and Row, 1969. [٨]
- Friedman, M. *A Theory of The Consumption Function*. New York: Princeton University Press, National Bureau of Economic Research, 1971. [٩]
- Kelejian, H. H. and Oates, W. *Introduction to Econometrics*. New York: Harper and Row, 1989. [١٠]
- Spiro, A. "Wealth and Consumption Function", *Journal of Political Economy*, Vol. 70, 52-66, 1962. [١١]
- Houthakker, H. S. and Taylor, L. D. *Consumer Demand in The U. S.* Cambridge: MASS., Harvard University Press, 1966. [١٢]
- Klien, L. R. "Forecasting and Policy Evaluation Using Large Scale Econometric Models", In: M. D. Intriligator (ed.) *Frontiers of Quantitative Economics*. Amsterdam: North - Holland, 1971. [١٣]
- الشافعي، محمود وعربيات، سليمان. دراسة قياسية اقتصادية لدوال الإنفاق الاستهلاكي في الأردن، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد ١٤، (١٩٨٧م)، ٢٤١-٢٥١. [١٤]
- الزويد، سامي عبدالرحيم. «الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الأردني»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م. [١٥]
- المومني، رياض. «أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن»، مجلة البحوث الاقتصادية، الجماهيرية الليبية، مجلد ٣، ع ٢٤٤، ١٩٩١م. [١٦]
- Mrayyan, Nader. "Consumption Function: An Econometric Study for Jordan", *METU Studies in Development*, 1991, 85-109. [١٧]
- Evans, M. K. *Macroeconomic Activity*. New York: Harper and Row, 1969. [١٨]
- Zanoyan, Vahan. *An Econometric Model of Iran*. Philadelphia: Pa., Wharton EFA, June 1978. [١٩]
- Ezzati, A. *World Energy Market and OPECC Stability*. Lexington: Lexington Books, D. C., Health and Company, 1978. [٢٠]
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، دائرة الأبحاث والدراسات، أعداد مختلفة. [٢١]

Determinants of Private Consumption Spending: The Case of Jordan

Riad Almomani

*Associate Professor, Economic Department,
Yarmouk University, Jordan*

(Received 5-2-1415; accepted for publication 3-12-1415 A.H..)

Abstract. The aim of this paper is: (a) to present and discuss the basic consumption functions in macro theory, (b) to estimate the consumption functions using the Jordanian data and (c) to investigate the main determinants of private consumption spending in Jordan.

The econometric results have shown that private consumption behavior is strongly affected by the current disposable income, previous level of disposable income, previous level of consumption, and the change in the current disposable income. However, the results of all consumption functions were better off when they re-estimated in terms of per capita income.

Finally, the paper has shown that the current domestic income, previous consumption spending, inflation, workers' remittances, and the political and economic instability are the main determinants of private consumption spending in Jordan during the study period 1969-1992.

